دراسة :انتشار النظام البترولي الواسع في كثير من الأحواض الرسوبية البرية والبحرية في اليمن

■ ،،خاص/ الاقتصادية

كشفت دراسة علمية أن اليمن تعـــد من المناطق الجـــاذبة للاستثمارات النفطية لأهميتها من الناحية الجيوبترولية، حيث تقع بجانب أغنى حقول البترول واكبر احتياطياته في العالم وكذلك موقعه الجيوغرافي المطل على البحرين الأحمـــر والعـــربي ،والناحيـــة الجيولوجية، حيث تعتبر من المناطق ذات الآفاقية النفطية الجيدة، إذ تتواجد في أحواضها الرسوبية نظام بتـــرولي مـــتكامل. أضف إلى ذلك المرونة والاعتدال لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج.

وأشارت الدراسة التي قدمها الدكتور رشيد صالح بارباع وزير النفط الأسبق وعضو مجلس الشورى إلى المؤتمر الاقتصادي اليمني إلى أنه يوجد في اليمن أثنا عشر حوضا رسوبيا ذات أعمار جيولوجية مختلفة من أوليجوسين- ميوسين (٢٥ إلى ٥ مليون سنة) مرورا بالجوراسيك- كريتاسي (١٥٥ إلى ٧٠ مليون سنة) إلى الباليازويك (٥٧٠ إلى ٢٢٠ مليون سنة).في الثمانينيات القرن الماضي أظهرت الأعمال الجيولوجية، الجيوفيزيائية وحفر الآبار على وجود أربعة أحواض نفطية وهي حوض السبعتين (مأرب- شبوة - حجر حضرموت) وحوض سيئون - المسيلة (حضرموت) ويعتبر هذان الحوضان هما الأهم كون إن كامل النفط في اليمن ينتج منهما، أما الحوضان الأخوان فهما المكلا - سيحوت الواقع في المغمورة (حضرموت - المهرة) جيزع - القمر (المهرة). كما تشير الدراسات الجيولوجية أن النظام البترولي يتواجد في بعض الأحواض الرسوبية الأخرى إلا أن حجم الأعمال الاستكشافية مازالت غير كافية للوصول إلى اكتشاف حقول بترولية وتحول تلك الأحواض إلى أحواض نفطية مثل حوض تهامة في البحر الأحمر.

ووفقا للدراسة فإن مساحة الجمهورية اليمنية تنقسم إلى قطاعات استكشافية وإنتاجية حيث وصل عدد القطاعات الإنتاجية اليوم إلى ١٢ قطاعاً بمساحة كلية تقدر بـ ٢١٩٥٧ كم٢ أما الاستكشافية فعددها ٣٧ قطاع بمساحة تقدر بـ ١٩٥٧٨٠ كم.٢ عدد القطاعات التي تنتظر المصادقة فهو قطاعاً واحد أما القطاعات المفتوحة فهي ٥٠ قطاعا بمساحة قدرها ٧٣١ كم٢ و٣٦٩٣٢ كم٢ على التوالي، وقد بلغ عدد الآبار التي تم حفرها حتى شهر ديسمبر ٢٠٠٩م ٢٠٥٩ بئراً ،منها ٤٧٤ بئرا استكشافياً و١٥٨٥ بئرا تطويريا (انتاجيا)، وتنفيذ ما يزيد على ١٧٤ ألف كيلومتر من المسوحات الزلزالية ثنائي الأبعاد وأكثر من ٨ آلاف كيلومتر مربع ثلاثي الأبعاد.

ويبلغ عدد القطاعات الإنتاجية إلى الوقت الراهن ١٢ قطاعاً وتشغلها عشر شركات تسع أجنبية وواحدة وطنية، وقد بدأ إنتاج النفط في اليمن في عـام ١٩٨٦م من قطاع مـارب - الجوف حيث وصل الإنتاج السنوي حينئذ ٢٦٥٠٠٠٠ ?برميل نفط وبلغ أعلى معدل ?إنتاج شهدها اليمن في عـــام ٢٠٠١م ?و بلغ١٦٠٠٥٣٠١٨ برميلاً ومنذ العام ٢٠٠٦م بدأ الهبوط الحـاد في الإنتـاج ووصل مـعـدل الهبوط في الإنتاج للسنوات اللاحقة حتى اليوم أكثر من ١٠٪. من ناحية أخرى فإن الانخـفـاض المطرد في أسـعـار النفط العـالمـية في الفـتـرة المنصرمة، والتي تعتبر نتاجا رئيسيا للأزمة المالية العالمية قد شكل حجر عثرة أمام الاستثمارات البترولية ونمو اقتصاديات البلاد.

ولفتت الدراسة إلى أن الإعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية وحفر الآبار في اليـمـن أظهـــرت بأن الأحواض النفطية يتواجد فيها نظام بترولي متكامل، وقد دلت الدراسات الجيولوجية في كثير من الأحواض على إن هناك إمكانات واسعة للمزيد من الاكتشافات النفطية سواءً في الأحواض المنتجة أو غير المنتجة، مما يدلل على ذلك فـقـد تم مؤخـرا اكتشاف الغاز تحت ضغط مرتفع في أحد أجزائه حوض خليج القمر في محـافظة المهرة، وهذا الاكتـشـاف يشكل دليلاً حقيقياً على وجود تلك الإمكانات البـتـرولية في منطقة لم يظهر فيها النفط قبل ذلك ولم يعرف الكثير عن نظامها البترولي ويفتح الاكتشاف آفاقاً واسعة وآمالا كبيرة وحافزا إيجابياً للتنافس في أعمال البحث والتنقيب من قبل الشركات.

وتمتلك اليمن وفقا للدكتور بارباع الكثير من عوامل الجذب في هذا المجال ومنها:انتشار النظام البترولي الواسع في كـثـيـر من الأحـواض الرسـوبية البرية والبـحرية ونسبة إيجابية حفر الآبار الاستكشافية إلى العدد الكلي من الآبار الاستكشافية المحفورة و?الاكتشافات الجديدة للنفط الخـفـيـف والغـاز مـعـاً في الشقوق الدقيقة لصخور الأساس الصلبة والواسعة الانتشار والتي تعـتـبـر ظاهرة غيـر مـعـهودة على مستوى الشرق الأوسط حيث يمكن اعتبارها هدفاً استكشافياً ثانوياً على اقل تقدير بالإضافة إلى تطوير جيل جـديد من الاتفـاقـيـات التي تمنح الشركات الاستكشافية الحق في تقاسم الغـاز مع النفط وتدني كلف إنتاج النفط في الحقول البرية مقارنة بكثير من الدول الأخرى فضـلا عن وجـود ثلاثة مـوانئ للتـصـدير، يقع اثنان منها على البحر العربي والثالث على البـحـر الأحـمـر، ترتبط بمواقع تجميع النفط في الحقول المختلفة عبر مـئـات الكيلومـتـرات من خطوط والأنابيب.

وبين وزير النفط الاسبق أن طرق تطوير حقول النفط الثقيل واستخراج النفط منها تختلف عن مثيلاتها قي حقول النفط الاعتيادية، كما تختلف طرق نقل وتكرير وتســويق النفط الثقيل مقارنة بالخفيف الأمر الذي يجـعـل عملية إنـتـاج هذا النوع أكثر كلفةً وأقل جدوى خاصةً إذا كانت الاحتياطات صغيرة. وقد اكتشف النفط الثقيل في اليمن في عدة حقول ضمن ?حوض السبعتين وحوض سيئون ?المسيلة وبناء على المعطيات المتوفرة فأن حجم احتياطيات النفط اليمني الثقيل كبيرة نسبيا.

?وتشير الدراسة إلى أنه في عام ١٩٩٣م أكتشف النفط من صـخـور الأساس ذات التشققات الدقيقة عن طريق الصدفة في حقل سونة قطاع المسيلة، وذلك من قبل شركة كندیان نكسن وقد تلتـها شـركات أخـرى مشغلة لقطاعات مجـاورة، ثم توالت الاكتشافات في قطاع آخر يقع في حوض السبعتين في محافظة شبوة وبهذه الاكتشافات بلغ إنتاج اليمن ما نسبته أكثر من ٢٠٪ من نفطها من هذه المكامن وتعـتـبـر أول دولة منتـجـة للنفط والغـاز من مكامن صخور الأساس في المنطقة.

?كما أن مـجـال البحث عن هذه المكامن لا زال واسـعـا وإمكانية الحـصـــول على النفط من هذه الصخور ما زال كبيراً، كما توجد في اليمن نوع آخر من المكامن غير المألوفة في طبيعتها الجيولوجية وهي تراكـيـب كـربـونـيـة (carbonate build up?)تتكون من الشـعـب المرجانية المتـحـجـرة والمشـيـعـة بالسامات. وقد تم في عام ٢٠٠١?م اكـتـشـاف حـقـل نفطي في الشعب المرجانية عند حفر بئر عقبان - في قطاع مـالك في حـوض سـيـئـون - المسيلة، وقد وجد من خلال التحليل ?بأن الطبقات الحاوية على النفط هي من الحـجـر الجـيـري ?الشـعـب المرجانية (العصر الجيوراسي).

وأوضـح الدكـتـــور بارباع ان٢٠١١م و٢٠١٥ م ?هي أعـوام نهاية فترة اتفاقيتي المشاركة في الإنتـاج بين الدولة وكل من شـركـة كندیان نكسن قطاع المسيلة وتوتال قطاع شرق شبوة وشركة دوف في قطاع شرق سر في م. حضرموت على التوالي. وتعتبر هذه القطاعات من القطـاعـات المـهـمـة جداً كـون إنتاجهما يشكل رقماً كبيراً ضمن الإنتاج العام لليمن وينتج النفط من القطاعين من مكامن الصـخـور الرسوبية وصخور الأساس أيضا. وبالتالي فإن استلام هذه القطاعات أمر يحـتـاج إلى الإسـراع في وضع برنامج زمني محدد واختيار الفريق الجـديـد الذي سـيـشـغل المناصب الإدارية العلـيـا التي تمثل الرأس المدبر في تشغيل القطاع وتنتظرهم مهام ليست بالبسيرة.

وتشـير الدراسـة إلى أن اليـمـن عرفت في اتفاقياتها النفطية بنوعين من الاتفاقيات: اتفاقية المشاركة في الإنتـاج وهي السـائدة حـتـى الآن واتفـاقـيـة المفـتـاح الجـاهز وهذه الأخيرة وقـعـت مع شـركـة زاروبيج جـيـولـوجـيـا الروسـيـة. وقد مـرت اتفـاقيات المشاركة في الإنتاج في اليـمن بمراحل مـخـتـلـفـة أتـسـمـت بـتـحـسـين الشـروط المواكـبـة للمستجدات الاقتصادية والتحديات السياسية المحلية والعالمية وجذب الاسـتـثـمـارات العـالـيـة وواعـدية القطاعات وتوفر البناء التحتية.

من أهم الشروط التي تم تغيرها في اتفاقية المشاركة في الإنتاج ما يلي:إعطاء الجانب الحكومي المتمثلة بالمؤسسة اليمنية للنفط والغاز نسبة محمولة التكاليف من حصة المقاول وعـادة من ٥٪ إلى ٢٥٪.وإنشـاء شركة تشغيل مشـتركة تتكون من الشركة المقاولة والدولة وتنشأ بعد دخول مرحلة التنمية والمنح المقدمة للدولة فمنها ما تم تغير قيمتها مثل منحـة الـتـوقـيـع والإنـتـاج والدعم المؤسسي والتنمية والتدريب ومنها ما تم استحداثها مثل منحتي البحث والتطوير ومسـاهـمة بنك المعلومات أمافيما يخص موضوع الغازفقد نصت كافة الاتفاقيات السابقة على ملكية الدولة للغاز بشقيه المصاحب والجـاف وأدى ذلك إلى إحـجـام الشركات عن استكشاف وتطوير الغاز ونظرا لنمو سوق الاحتياج الشديد للوقود الرخيص والنظيف برزت الحاجة لاكتـشـاف وتطوير الغاز وبالتالي فقد أعطت الاتفاقيات الجديدة إمكانية المشاركة في الغاز بهدف تشـجـيـعـها على اكتـشـاف وتطوير الغـاز بالإضافة إلى إنشاء صندوق خـاص لمواجـهـة تنظيف المنطقة بعد انتهاء اتفاقية المشاركة في الإنتاج.

أظهـــرت الدراســـة أن هناك تحديات اجتماعية وأمنية كتفجير خطوط الأنابيب ,الاختطافات ومنع الشركات ومقاوليها عن العمل إلى غـيـر ذلك وكـذا عـدم وجـود استراتيجية وطنية واضحة للترويج، وعدم وجود أطر زمنية للمصادقة على الاتفاقيات الموقعة بالأحرف الأولى، وقصور في إدارة العمليات البـتـرولية، فـضـلاً عن عـدم نضج البناء المؤسـسـي لإدارة مـخـتـلف الأنشطة البـتـرولـيـة وازدواجـيـة الصـلاحـيـات وعـدم التنسـيق بين الجـهـات المـخـتـلفة المعنية بتنفيذ الاتفاقيات والذي ينتج أحيانا عدم معرفة عميقة لطبيعة الاتفاقيات الصادرة بقانون ذي طبيعة خاصة بالإضافة إلى عدم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب والمتـابـعـة المستمرة في التنفيذ وذلك بسبب ضعف العمل المؤسسي والتدخلات والخـوف من الـتـشـكيك بنوايا صاحب القرار وضعف الاهتمام بالبـحـث والتطوير وبناء لكادر والقدرات المؤسسية والفنية لمواكبة ومراقبة العمليات.

ووفـقـا للدراسـة فـان النفط يعتبر المصدر الرئيسي للدخل في اليـمن ويشكل نسـبـة كـبـيـرة في الموازنة العـامـة للدولة تشكل أكثر من ٧٠٪، ويلعب دورا هـامـا في التنمية الشاملة حيث يشكل النفط ٩٠ % 92 ?من قيمة الصادرات. وتتـمـيز صناعة النفط والغاز عن غيرها من الصناعات بأنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتسم عملية الاسـتـخـراج بمخاطرة في مـرحلة الاسـتـكـشـاف ومـرحلة الإنـتـاج، هذا بالإضـافـة إلى أن المشـرع في كل دولة يضع الإطار القـانـوني لتنظيم عـمـليات البحث والاستخراج ويتحتم على الشركات الالتزام به.

٢,٦٪العبء الاقتصادي للدين العام

■ ،،خاص /الاقتصادية

كشف تقرير حكومي أن العبء الاقتصادي للدين العام بلغ نحو (٢,٤٪ ، ٢,٦٪) كما بلغ العبء المالي للدين العام حوالي (٦,٦٪ ، ٨,٤٪) خلال عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على التوالي. أما فوائد الدين العام فقد مثلت ما نسبته ٣٢,٦٪ من الإيرادات الضريبية. وتشكل فوائد الدين العام المحلي ٩٠,٥٪ من إجمالي فوائد الدين العام في المتوسط خلال عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م. وحوالي ٢٩,٥٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

وأشار التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الانخفاض إلى حجم الدين العام من ١٨٤٠,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٨م إلى١٨١٤,٩ مليار ريال عام ٢٠٠٩م محققاً معدل نمو سالب بلغ ١,٤٪ .

وأوضح التقرير أنه على الرغم من هذا الانخفاض فقد ارتفعت نسبته إلى ٢٩,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢٩,٧٪ في العام السابق. ويعزى الانخفاض في إجمالي الدين العام إلى انخفاض الدين العام الداخلي بمعدل ١٠,٩٪ عام ٢٠٠٩م، والذي بشكل ما نسبته ٣٤٪ من إجمالي الدين العام في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، وقد انخفضت نسبته إلى ٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ ١٠,٧٪ عام ٢٠٠٨ . أما الدين الخارجي فقد ارتفع بمعدل نمو ٣,٩٪ عام ٢٠٠٩م حيث ارتفعت قيمته إلى ١٢٢٤,١ مليار ريال مقارنة بـ ١١٧٧,٦ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م، وتبعاً لذلك ارتفعت نسبته من ٦٤٪ من إجمالي الدين العام عام ٢٠٠٨م إلى ٦٧,٤٪ من إجمالي الدين العام عام ٢٠٠٩م، كما ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٠,٢٪ عام ٢٠٠٩م مقارنة بنسبة ١٩٪ في العام السابق.

دورة تدريبية حول الحركة النقابية بالحديدة

■ ،،الحديدة/ سبأ

تبدأ غدا الاثنين بالحديدة دورة تدريبية حول الثوابت الوطنية في تاريخ الحركة النقابية ومسؤوليات الوظيفة العامة ينظمها فرع الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن بالمحافظة.

وأوضح رئيس فرع الاتحاد بالحديدة علي عبدالهادي أن الدورة التي تستمر ثلاثة أيام تأتي في إطار البرنامج التثقيفي للقيادات النقابية بهدف التعريف بالثوابت الوطنية في تاريخ الحركة النقابية ومسؤوليات الوظيفة العامة بالإضافة إلى رفع المهارات التفاوضية لدى القيادات النقابية.

تدريب ٤٣ كادراً بمكتب التربية بذمار في قيادة الحاسوب

■ ،،ذمار/سبأ

بدأت بذمار أمس فعاليات المرحلة الثانية من البرنامج التدريبي الخاص بتأهيل الكوادر الإدارية بمكتب التربية والتعليم وفروعه بالمديريات للحصول على الرخصة الدولية في قيادة الحاسوب.

يشارك في البرنامج التدريبي الذي ينظمه مكتب التربية بدعم من مشروع تطوير التعليم الأساسي ومعهد مكتب الاتصالات بالمحافظة ٤٣ كادراً من الإداريين بالمكتب وفروعه بالمحافظة.

وأوضح مدير إدارة بناء القدرات الإدارية بمكتب التربية بذمار جمال علي الشرعي لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن البرنامج التدريبي الذي بدأ تنفيذ المرحلة الأولى في فبراير الماضي ينفذ بهدف تطوير الكوادر الفنية والإدارية للمكتب بما يسهم في الارتقاء بالعمل التربوي والتعليمي بالمحافظة.

مبيناً أن المرحلة الثانية من البرنامج التدريبي الذي يستمر حتى يونيو القادم تستهدف ثمانية من الكوادر الإدارية من مختلف مديريات المحافظة فيما استهدفت المرحلة الأولى عشرة متدربين.

وزير الصناعة والسفير الصيني يبحثان الإعداد لبرنامج المشاريع التعاونية الجديدة

■ ،،صنعاء/سبأ

● ناقش وزير الصناعة والتجارة في حكومة تصريف الأعمال المهندس هشام شرف عبدالله أمس مع سفير جمهورية الصين الشعبية بصنعاء ليو دنغ لين علاقات التعاون القائمة بين البلدين الصديقين، في كافة المجالات، وأفاق تعزيزها وتطويرها.

واستعرض اللقاء سير عمل المشاريع الصينية المنفذة في اليمن. وكذا الاعداد لبرنامج المشاريع الجديدة والتي سيبدأ العمل فيها في النصف الثاني من العام الجاري.. حيث نوه الوزير هشام شرف بهذا الصدد بما قدمته وتقدمه جمهورية الصين الصديقة من دعم لقدرات التنمية في اليمن.. مؤكدا أن المشاريع الصينية في اليمن وكافة العمال والفنيين العاملين فيها تحظى بكل سبل الرعاية والاهتمام.

من جانبه أثنى السفير الصيني على ما تحظى به المشاريع المنفذة في اليمن من اهتمام ورعاية الحكومة اليمنية وعلى أعلى المستويات.. مؤكدا حرص بلاده على سلامة أمن واستقرار ووحدة اليمن، ودعمها المستمر لمسيرة التنمية والتطوير في اليمن.

حضر اللقاء الملحق الاقتصادي والتجاري بالسفارة الصينية بصنعاء.

توقيع عقد تأجير لإقامة مشروع تخزيني بتكلفة ٢,٦ مليون دولار بالمنطقة الحرة بعدن

■ ،،عدن/سبأ

وقعت المنطقة الحرة بعدن وشركة جمعان للتجارة والاستثمار أمس عقد تأجير في القطاع سي بمساحة ١٢ ألفاً و٧٩٥ متراً مربع لإقامة مشروع تجاري تخزيني بتكلفة استثمارية مليونين و٦٣٣ ألف دولار.

وقع العقد رئيس المنطقة الحرة الدكتور عبدالجليل الشعيبي، وعن الشركة أحمد محمد جمعان.

وأشار الدكتور الشعيبي إلى الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل من خلال إقامة مثل هذه المشاريع.

وأكد حرص المنطقة الحرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية وتوفير كافة التسهيلات التي من شأنها الإسهام في تعزيز الشراكة بين جميع الأطراف.

من جانبه أوضح جمعان أن المشروع سيعمل على تصدير عدد من المنتجات إلى دول القرن الأفريقي وبعض الدول العربية وسيعمل مستقبلا في مجال الصناعات التجميعية وتغذية السوق المحلية.

في غضون ذلك بدأت أمس بمركز التدريب والتأهيل لصفاة عدن لتكرير النفط الخام الدورة التدريبية في مجال التحكم عند تشغيل الوحدات الإنتاجية النفطية.

يتلقى ٢٠ مشاركا من الفنيين والمهندسين العاملين في الوحدات الإنتاجية بالصفاة على مدى أسبوع محاضرات فنية حول النظام وعملية التشغيل بالطرق الفنية والتقنية الملائمة والتي تساعد في تنظيم عملية تكرير المشتقات النفطية ومراقبتها دون حدوث أية اختلالات فنية زائدة في التحكم تخل بعملية التحكم.

كما يتعرف المشاركون على الوظائف الفنية لنظام التحكم وعملية الصيانة والتشغيل والتركيز على الجانب العملي والتطبيقي.

وكان نائب مدير عام المركز المهندس فهد القرشي، قد حث المشاركين في الدورة على أهمية استيعاب مواضيعها والتركيز على الجانب العملي والتطبيقي والذي سيساعد من رفع مستوى مهارات وكفاءات المشاركين في تنفيذ مهامهم بالمصفاة.

تأهيل ٢٥ متدربا حول الإرشاد التسويقي وجودة الحاصلات البستانية

■ ،،كتب / منصور شايع

بدأت أمس بصنعاء فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بالإرشاد التسويقي وجودة الحاصلات البستانية التي تنظمها الإدارة العامة للتسويق والتجـارة الزراعـية والإدارة العـامـة للإرشـاد والتدريب الزراعي بالتـعـاون مع برنامج المعونة السلعية الأمريكية ، خلال الفترة ٢٦ - ٢٨ مارس الجاري ، وبحضور نحو ٢١ مشاركا من مختلف محافظات الجمهورية .

وفي افتتاح الدورة أكد الدكتور / محمد الغشم وكيل وزارة الزراعة والري للخدمات الزراعية أن الوزارة تولي التسويق الزراعي اهتماما واسعا وخاصة لما بعد الحصاد نظرا لارتفاع نسبة الفاقد وبالتالي تكبد المزارع والاقتصاد الوطني عموما خسائر كبيرة . منوها بأن مجال التسويق لا يزال بحاجة إلى اهتمام أكبر لأن الكثير من المنتجات تتلف نتيجة عدم التنظيم وسرعة النقل والتسويق ، كما أن المزارع ليست لديه الإمكانيات والقدرة الكافية التي تؤهله لتسويق منتجاته وذلك لغياب الإرشـاد الـتـسـويقي . لافـتـا إلى أن الـتـسـويق الداخلي غير منظم وبحاجة إلى بذل المزيد من الجـهـود لتطوير هذا الجانب وخـاصـة في ذروة المواسم لكل منتج حتى لا تتراجع الأسعار وترتفع نسبة التالف . مشددا على أهمية التفاعل من قبل المتدربين لاكتساب الخبرات والمعلومات والمفاهيم السليمة ونقلها إلى زملائهم في الميدان بصورة كاملة وواضحة حتى تؤتي ثمارها .

من جانبه أشار المهندس فاروق قاسم مدير عام التسويق والتجارة الزراعية إلى أن الهدف من تنفيذ هذه الدورة هو زيادة المعرفة للمتدربين حول قضايا الإرشاد التسويقي خاصة مع وجود الكثير من المشاكل التي يعاني منها التسويق الزراعي إلى جـانب التـركـيـز على الجودة والسـيـاسـات التسويقية ، وكذا الجوانب العلمية لما بعد الحصاد . مفيدا بأن هذه الدورة تعد الثانية في هذا الجانب والتي تختص بتدريب المدربين . داعيا المشاركين إلى التفاعل وتشخيص المشاكل التي يعاني منها المنتج الزراعي بعد الحصـاد ومسـألة الفـائض . حضر افتتاح الدورة الدكتور منصور العاقل / مدير عام الإرشاد والتدريب الزراعي والمهندس عبد الحفيظ قرحش مدير عام الإنتاج النباتي بوزارة الزراعـة والري وعـدد من المهندسين والمختصين.

على ضوء مزاعم قناة "سهيل"

الكهرباء تنفي فصل أي من القيادات الإدارية

■ ،،الثورة/سعيد الجعفري

نفى الأخ فوزي عبدالباري الشيباني مدير عام العلاقات العامة بوزارة الكهرباء والطاقة تلك المزاعم التي أوردتها قناة "سهيل" عن قيام وزير الكهرباء والطاقة بإقالة خمسة أشخاص من قيادات الوزارة من ضمنهم نائب مدير عام الشئون القانونية حسب مزاعم القناة، وقال الشيباني بأن تلك المزاعم التي بثتها قناة سهيل الجمعة الماضية عن إقالة عدد من قيادات الوزارة لأسباب سياسية لا أساس له من الصحة، حيث لم يتم إقالة أي من القيادات سواء في الوزارة أو في المؤسسة أو الهيئات التابعة، مؤكداً حرص قيادة الوزارة ممثلة بمعالي الوزير م. عوض السقطري في تجسيد النظام والقانون واحترام الحقوق، وأن التعيينات في الوزارة والجهات التابعة لها لا تخضع لأي اعتبارات سياسية وإنما وفقاً لمعايير المؤهل والتخصص والأداء والخبرة، موضحاً بأن قيادة الوزارة ملتزمة بما نص عليه القرار الجمهوري الذي جعل من الحكومة - حكومة تصريف أعمال وبالتالي فإن مسألة إصدار قرارات التعيين ليست من صلاحياتها.

تفقد الأعمال التطويرية في منشآت خلف النفطية

محافظ حضرموت يؤكد ضرورة الاسراع في تنفيذ مشاريع الطرقات والتقيد بالمواصفات

■ المكلا/سبأ

اطلع محـافظ محـافظة حضـرمـوت خالد سعيد الديني خلال زيارته أمس لمنشآت شركة النفط اليمنية في منطقة خلف على سـيـر المشـاريع التطويرية التي تم إنجـازها في منشآت الشركة والأعـمـال القـائمـة والجـاري تنفـيـذها بكلفة تبلغ نحـو مليـار وثلاثة واربعين مليون وستمائة وسبعة وعشرين ألف ريال بتمويل ذاتي من الشركة.

وتتضمن هذه المشاريع بناء منصات لتـعـبـئـة الوقـود وإنشـاء خـزان جـديد للوقـود وصـيـانة العـديد من الخـزانات الحالية في موقع المنشآت النفطية ومد خط بـحـري بطول ٣٠٠ مـتـر لتـفـريغ المشـتـقـات النفطية من البواخر إلى منشآت خـزانات الشـركـة مـبـاشـرة وإنشاء منظومة شبكة الاطفاء والسلامة المهنيـة وتصـريف مـخـلـفـات مـواد المشتقات النفطية.

وفي الاجتماع الذي عقد بمبني فرع الشـركـة برئاسـة المـحـافظ وضم المهندسين والفنيين وبحـضـور وكـيل المحافظة للشئون الفنية المهندس فـهـد سـعـيـد المنـهـالي ورؤسـاء اللجـان التخصصية بالمجلس المحلي بالمحافظة قدم مدير عام فرع الشركة محمد عمر باشراحيل شرحا مفـصـلا عن سير تنفيذ تلك الأعمال والمشاريع التطويرية، مشـيـرا إلى أن تلك المشـاريع تندرج ضمن الخطة الاستثمارية لفرع الشركة للعام الماضي ٢٠١٠م وفي إطار الجهود الذاتية التي تبذل حاليا من قبل الشركة لتـوسـيع مـخـتـلف انشطتها وخدماتها المقدمة للمواطنين والسوق المحلي بما من شـأنه خلق اسـتـقـرار في تمويـنات السوق المحلي من مختلف المشـتـقـات النفطية لمادتي البترول والديزل.

لافـتـــا إلى أن خطة الـبـــرنـامج الاستثماري لفرع الشركة للعام الحالي ٢٠١١م يتضمن تنفيذ مشاريع لصيانة شبكة الانابيب الرئيسية لتفريغ مواد المشتقات النفطية من الميناء مع تنفيذ الشبكة الداخلية وإضافة اربعة مساكب جديدة في المنشآت مع كافة ملحقاتها والقيام بتنفيذ أعمال الردم البحري المرحلة الثالثة لتوسيع منشأة خلف النفطية.

وأشـاد المـحـافظ الديني بالجـهـود المبـذولة من قبل فـرع شـركـة النفط اليمنية في توسيع منشآتها وما تقوم به من أعمال وخدمات متعددة كالصيانة الدورية على الخزانات والمرافق المختلفة في منشآتها النفطية بمنطقة خلف.

كما أشاد بنشاط فرع الشركة في توزيع وتأمين احتياجات السوق المحلي من مشتقات البترول والديزل وإيجاد مـخـزون اسـتـراتـيـجي من المشـتـقـات النفطية بالمحافظة.

من جـانب آخـر اطلع مـــحـــافظ حضـرمـوت خـالد سـعـيـد الديني على الجهود المبذولة من قبل مكتب الأشغال العامة والطرق بالمحافظة في استكمال سـفـلتـة الشـوارع الداخليـة في جـول الدواعن بمنطقة الحـرشـيـات وتنفـيـذ العـبـارات السـاحـلية في الشـوارع الرئيـسـة في منطقـتـي فـوة وبوبش بمديرية مدينة المكلا التي تضررت اثر أمطار وسيول اكتوبر ٢٠٠٨م .. حيث أكد الأخ المحافظ على أهمية الاسراع في تنفـيـذ هذه الأعـمـال والتـقـيـد بالمواصفات الفنية المطلوبة عند التنفيذ.